

The role of information technology in developing
banking technologies to promote sustainable
development of the Iraqi banking sector

دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير التقنيات المصرفية لتعزيز التنمية
المستدامة للقطاع المصرفي العراقي

Assistant. teacher Nashaat Majeed Nashaat*
Al-Nahrain University / College of Business
Economics, Iraq

م.م. نشأت مجيد نشأت*
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال، العراق

تاريخ النشر: 2023/2/27

Received: 7/10/2022

تاريخ القبول: 2022/12/25

Accepted: 25/12/2023

تاريخ الاستلام: 2022/10/7

Published: 27/2/2023

المخلص:

تناولت هذه الدراسة بيان دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير التقنيات المصرفية لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع المصرفي العراقي خلال الفترة (2017 – 2021) والمتمثلة بالتأثير النظري والعملي ، حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات عنصر مهم في تكامل وتقديم أنشطة المصارف من خلال ما يشهده العالم اليوم واقعا جديدا يتميز بالسرعة والتغيير نتيجة للتطورات التي مر بها الاقتصاد ولاسيما ثوره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ادت الى زيادة الاهتمام في المعلومات المالية الحديثة من اجل تطوير التقنيات والخدمات المصرفية وإيصالها الى الزبون ، ودعم الشمول المالي الرقمي في المصارف حيث تسعى اغلب المصارف الى استخدام هذه التقنيات الحديثة كاسلوب في كسب المنافسة المصرفية وبناء إستراتيجية مصرفية تهدف الى التنوع بالخدمات المصرفية، ويساعد المؤسسات المالية الذين يرغبون على عمليات السداد الرقمي في اكتساب ذكاء جديد للأعمال وتوفير الحماية للبيانات الرقمية للمستخدمين وضمان سلامة أموالهم ، كذلك تزويد الأشخاص الذين كانوا محرومين من الخدمات المصرفية في السابق بالقدرة على التوفير وسداد المدفوعات والوصول إلى تحقيق رغبة الزبون ، اذ لا يمكن تحقيق مستوى عالي من جودة التنمية المستدامة بدون استخدام تكنولوجيا المعلومات ولاسيما التكنولوجيا المالية بشكل فعال في القطاع المصرفي . وقد استخدم في الدراسة المنهج الاستقرائي ، والاسلوب الوصفي التحليلي للبيانات ، من خلال اعتماد مؤشر واحد اساسي لقياس مستوى الشمول المالي الرقمي لهذه التقنيات المصرفية في العراق ، وهو مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية. وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها تطوير تكنولوجيا المعلومات وتخويلها الى ميزة تنافسية مستدامة من جهة وزيادة نمو عمل التقنيات المصرفية الحديثة في المصارف من خلال استخدام الشمول المالي الرقمي من جهة اخرى ، وركز البحث على عدة توصيات اهمها ضرورة تطوير البنى التحتية المتمثلة بتكنولوجيا التقنيات المصرفية من اجل تعزيز التنمية المستدامة والارتقاء بالنمو الاقتصادي حتى يمكن الوصول الى تقديم افضل الخدمات المصرفية والمالية للقطاع المصرفي العراقي .

الكلمات المفتاحية : تكنولوجيا المعلومات ، البنية التحتية المصرفية ، التنمية المستدامة ، التقنيات المصرفية ، الشمول المالي الرقمي.

Abstract:

This study addressed the role of the use of information technology in the development of banking technologies to promote the sustainable development of the Iraqi banking sector during the period (2017-2021) in theoretical framework , Where it is considered information technology is an important element in the integration and progress of banking activities through what the world is witnessing today a new reality characterized by speed and change as a result of the developments that the economy has gone through, especially the revolution of information technology And communications that have led to increased interest in modern financial information in order to develop

technologies and banking service and deliver them to the customer, Support digital financial inclusion in banks where most banks seek to use these modern technologies as a way to win banking competition Building a banking strategy aimed at diversifying banking services, helping financial institutions who want digital payments gain new business intelligence, protecting users' digital data and ensuring the safety of their money, It also provides people who were previously deprived of banking services with the ability to save, make payments and reach the customer's wish, as a high level of quality sustainable development cannot be achieved without the effective use of information technology, particularly financial technology, in the banking sector. The inductive approach, and the analytical descriptive method of data, were used in the study by adopting one key indicator to measure the level of digital financial coverage of these banking technologies in Iraq, It is an indicator of the level of access to financial services. The research reached a set of conclusions, most notably the development of Information Technology and its transformation into a sustainable competitive advantage on the one hand and increasing the growth of the work of modern banking technologies in banks through the use of digital financial inclusion on the other hand , The research focused on several recommendations, the most important of which is the need to develop infrastructure represented by banking technologies in order to promote sustainable development And to improve economic growth so as to be able to provide the best banking and financial services to the Iraqi banking sector.

Keywords: information technology, banking infrastructure, sustainable development, banking technologies, digital financial inclusion.

المقدمة

في عالم اليوم وعالم الأعمال المالية خصوصاً باتت مسألة الحصول على المعلومات من أولى التحديات التي تواجه منظمات الأعمال عامة والمصارف على وجه الخصوص، إذ ما يشهده العالم اليوم من ثورة سريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات أدى هذا التطور التكنولوجي إلى إيجاد ما يعرف بمجتمع المعلوماتية الذي استطاع من خلال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة تجاوز أهم عقبتين هما الزمان والمكان ، من أجل مواجهة تحديات البيئة المعقدة والمنافسة في نوعية الخدمة المصرفية المقدمة بصورة أساسية ، حيث استخدمت الإدارة المصرفية الحديثة تكنولوجيا المعلومات لمواكبة التطورات السريعة الحاصلة فيها حتى أصبحت أداة لا غنى عنها في مختلف مجالات الحياة . ودخول العديد من الظواهر إلى بيئة الأعمال في عصرنا الحالي مثل ظاهرة تحول الاقتصاد إلى اقتصاد خدي وتفتي مبني على المعرفة والمعلومات من أجل تحقيق النجاح والبقاء في سوق المنافسة إضافة الى استخدام وسيلة الشمول المالي الرقمي الخاصة بالخدمة المصرفية قادر على تحقيق عمليات التنمية المستدامة. ومن خلال هذه المستجدات الراهنة في الاقتصاد بدأ الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة على المستوى المحلي للبلاد وخاصة في التعاملات الاقتصادية من اجل الاستقرار مع وجود بدائل تتيح لنا الاستفادة منها على مستوى تطوير التقنيات المصرفية عن طريق تقديم رؤيه شاملة عن تكنولوجيا المعلومات وخصائصها ودراسة علاقتها في ظل تطبيق وتطوير التقنيات المصرفية الحديثة لتعزيز التنمية المستدامة.

مشكلة البحث :

من خلال التحديات التي طرأت على العمل المصرفي في العالم وما حدث من تغيرات في تطور التقنيات المصرفية الحديثة، هناك عدة مشاكل يعاني منها العراق ولاسيما في المجال المالي على وجه التحديد، وذلك بسبب قلة استخدام البنية التحتية وضعف المستوى الثقافي لدى الكوادر العاملة في المصارف لانها مازالت البيئة المصرفية العراقية تعمل بالطرق التقليدية.

لذلك يستوجب على القطاع المصرفي العراقي اجراء مراجعة شاملة لجميع البرامج المقدمة والخطط ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالخدمات المصرفية وتقديم افضل الحلول للوصول الى تعزيز التنمية المستدامة والشمول المالي الرقمي في البلد.

اهمية البحث :

تنبع أهمية البحث خلال تسليط الضوء على بيان دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير التقنيات المصرفية لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع المصرفي العراقي وزيادة الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة على المستوى المحلي للبلاد وخاصة في التعاملات الاقتصادية من اجل الاستقرار المالي والتقني للخدمات المصرفية مع وجود بدائل تتيح لنا الاستفادة منها على مستوى تطوير التقنيات المصرفية وكذلك عن طريق تقديم رؤية شاملة عن تكنولوجيا المعلومات وخصائصها ودراسة علاقتها في ظل تطبيق وتطوير التقنيات المصرفية الحديثة لتعزيز التنمية المستدامة للوصول الى مؤشرات ومتغيرات قابلة للقياس من اجل تحقيق الخدمات المالية المقدمة للزبون وزيادة نمو عمل التقنيات المصرفية عن طريق استخدام الشمول المالي الرقمي في تحليل البيانات والتنمية المستدامة في العراق .

الهدف من البحث :

يتناول البحث العديد من الاهداف اهمها :

- 1- دراسة تقييم قوة تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المصرفية على التنمية المستدامة .
- 2- التعرف على التقنيات المصرفية المستخدمة في تبادل المعلومات والعمل على تطبيق هذه التقنيات على جودة التنمية المستدامة.
- 3- الاستعداد لمواجهة تكنولوجيا الاتصالات الرقمية وذلك بتوفير الموارد والكوادر البشرية اللازمة لهذا الغرض حتى نستطيع الوصول الى الهدف وهو تحقيق تنمية مستدامة تخدم القطاعات المصرفية بشكل عام .
- 4- إن تنامي الوعي المصرفي لفئات المجتمع يحقق فكرة الشمول المالي التي بدورها تدعم العمليات التنموية في البلد.

فرضية البحث:

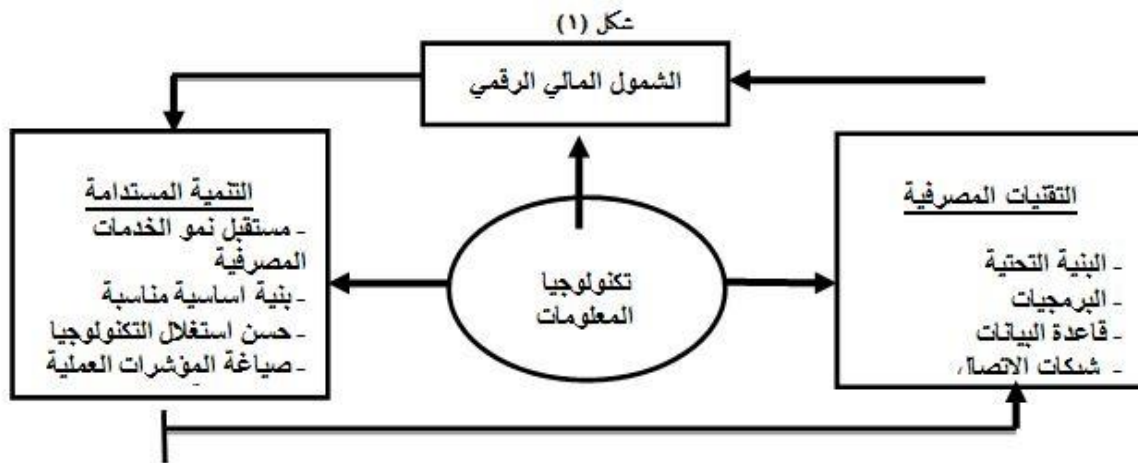
لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضية الآتية:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات له دور ايجابي في تطور التقنيات المصرفية مما يساهم في ازدياد عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع وعدد الحسابات المصرفية والمالية الالكترونية في المصارف مما يعزز الشمول المالي الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.

منهج البحث

من أجل صدم كمال القوة والضعف ووضع الحلول والتوصيات الملائمة لإمكانية نجاح الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي والاسلوب الوصفي التحليلي للبيانات في هذه الدراسة ، وبالاعتماد على البيانات التاريخية للبنك المركزي العراقيين خلال اعتماد مؤشر واحد اساسي لقياس مستوى الشمول المالي الرقمي لهذه التقنيات المصرفية في العراق ، وهو مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية.

مخطط البحث الافتراضي



المصدر: من إعداد الباحث

المحور الأول / تكنولوجيا المعلومات - الأطار النظري والفكري

أولا - مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

تعرف بأنها جميع الوسائل أو الأدوات أو التقنيات التي يمكن استخدامها من أجل معالجة البيانات أي التي تساعد في الحصول على البيانات وتجميعها ، ومعالجة البيانات وتحويلها الى معلومات ، وتخزين البيانات بطرق الحفظ المختلفة ، واسترجاع البيانات عند الحاجة ، ونقل البيانات والمعلومات وإيصالها الى مراكز استخدامها (القديومي، 2010: 5). وتعرف ايضا التكنولوجيا بأنها التكنولوجيا التي تقوم على استخدام أجهزة وشبكات الحاسوب من أجل توافر المعلومات المطلوبة للتدقيق واستخدامها كأداة فيها وتساعد في فهم الهدف في العمل بالأنظمة المصرفية المؤتمتة فضلا عن فهم البيئة التي تعمل بها التكنولوجيا الحديثة وضرورة مواكبة الاكتشافات الحديثة للقدرة على التعامل معها. وتعرف على أنها استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تسهم في التقاط البيانات وتخزينها واسترجاعها ومعالجتها وإرسالها للجهات المعنية بالشكل والتوقيت المناسب (غالب ، 2009: 24).

ثانيا - خصائص تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي :

تحتل التكنولوجيا دورا حيويا في مختلف المؤسسات المالية لمساهمتها في تحقيق الأداء المتميز وتحسين مراكزها التنافسية وتعزيزها وديمومتها مما يؤكد ضرورة مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة والهائلة في ميادين العمليات من خلال تطبيق نظم وتقنيات ملائمة تساهم في تعظيم مواردها. وإن لتكنولوجيا المعلومات مزايا معينة تتمثل في الآتي :

1. خفض التكاليف : إن استخدام الركائز الالكترونية في الأعمال بشكل عام وفي العمل المصرفي بشكل خاص يوفر انخفاضا في التكاليف، فمحور التكنولوجيا هو المحور الحقيقي الذي ينبغي للمؤسسات و المصارف أن تعمل عليه لخفض مصاريفها التشغيلية وتكاليفها العامة ، وذلك من خلال الاعتماد المتزايد على الركائز الالكترونية في توافر الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية وغيرها للزبائن في الداخل والخارج على حد سواء ويعد الانترنت الركيزة الالكترونية الأكثر تفضيلا لدى الكثير من المؤسسات المصرفية والمالية والزبائن حول العالم من أجل الحصول على المعلومات أو إرسال بريد الكتروني أو التداول بالأسهم والسندات أو إجراء المعاملات المصرفية والمالية (سفر ، 2006: 66) .
2. كمية المعلومات : إن حجم المعلومات والوثائق المخزونة بالطرق التقليدية محدودة قياسا بالإمكانات الكبيرة والمتنامية لذاكرة الحاسب ووسائط الحفظ والتخزين الالكترونية والليزرية المساعدة الأخرى، فضلا عن إن الجهد البشري المبذول في النظم التقليدية هو أكبر من الجهد المبذول في النظم الالكترونية سواء على مستوى إجراءات التعامل مع المعلومات أم الاستفادة منها أم استرجاعها (سفر ، مصدر سبق ذكره : 67) .
3. الخيارات المتاحة في الاسترجاع : إن خيارات استرجاع المعلومات أوسع وأفضل في النظم الالكترونية عما هو الحال في النظم التقليدية فنظام المعلومات يعد احد الموارد الأساسية في المؤسسات المالية وسلاحها الاستراتيجي في التعامل مع البيئة التي تتصف بالتغيير السريع واشتداد حدة المنافسة ليس على المستوى المحلي وإنما على المستوى العالمي، فالمعلومات تساهم في تحقيق التكامل بين المتغيرات الخارجية في بيئة المؤسسة وبين احتياجاتها وإمكانياتها وقدراتها (سفر ، مصدر سبق ذكره : 67)
4. الدقة : تمتاز تكنولوجيا المعلومات بدرجة عالية من الدقة والسرعة والثبات والموثوقية على خلاف النظم التقليدية اليدوية التي يكون احتمال وقوع الخطأ فيها أكبر بكثير من النظم الالكترونية (الحسبان ، 2009: 92) .
5. السرعة : تؤدي التكنولوجيا المتطورة الى السرعة في أوقات تسليم الخدمات للزبائن من خلال تقليل أوقات التشغيل والتأخيرات في العمل فضلا عن سرعة الحصول على المعلومة واسترجاعها (اللامي، 2007: 42).
6. عدم الإجهاد : إذ يمكن للتقنيات المادية أن تعمل بصورة متواصلة لأوقات طويلة من غير ملو لاكل أو أي جهد يذكر ويقوم بتكرار العمليات لأي عدد من المرات (اللامي ، مصدر سبق ذكره : 42) .

7. ارتباط الحواسيب بوسائل اتصال عن بُعد : إذ أنّ تطور تكنولوجيا الحواسيب من حيث السرعة والمعالجة والتخزين والاسترجاع من تطور وسائل الاتصال في الشبكات والمعدات والبروتوكولات الخاصة بتناقل البيانات بأنواعها المختلفة المقروءة والمرئية والمسموعة حول العالم الى قرية صغيرة (الشريدة ، 2010 : 33-34) .

ثالثا - البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات :

إنّ عناصر تكنولوجيا المعلومات تتضمن الوسائل المختلفة لإدخال البيانات ومعالجتها وتوصيل البيانات من مكان إلى آخر وتوليد المعلومات ، فالتكنولوجيا ينظر لها بمفهوم ثلاثي الأبعاد متكونا من الأجهزة والمعدات والبرمجيات ونظم دعم الذكاء ، وهناك من يضيف لها عناصر أخرى تتمثل في البيانات والشبكات والانترنت وبالتالي تعمل كلها بشكل مترابط لضمان عمل النظام بطريقة فعالة وهذه العناصر هي :

1. البيانات (Data) : وتعد البيانات المواد الأولية لنظم المعلومات وهي موارد ذات قيمة عالية يجب استثمارها وإدارتها بشكل فعال لتحقيق الفائدة المرجوة منها ، لذا تعد الأساس الأول لبناء المفهوم والذي من دونها لا يمكن إطلاقا لباقي الأسس والبنى أن تعمل أو بالأحرى أن تقوم لها قائمة ، (الشمري ، 2008: 21) .

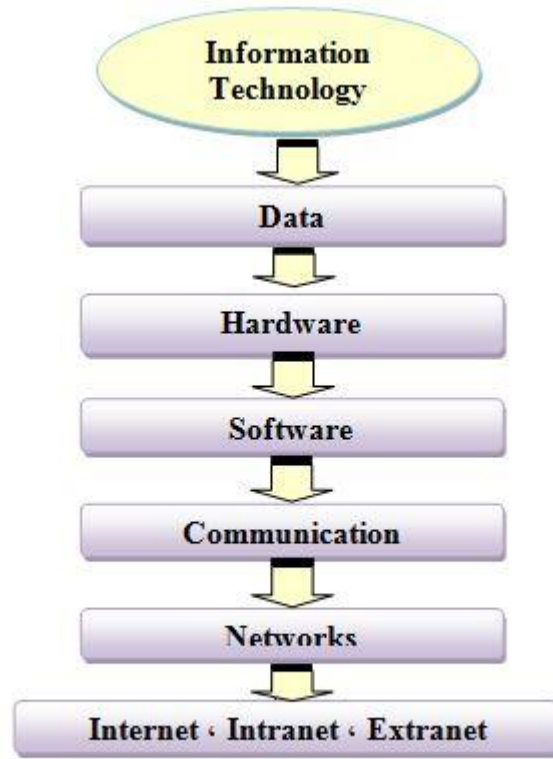
2. الأجهزة (Hardware) : وهي الأدوات التي تحفظ وتخزن وتعالج الأساس الأول المتمثل في البيانات، والتي تشمل على أنواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة كافة في العمليات التي تمر بها البيانات والمعلومات ، فالأجهزة تشمل على جميع المكونات والمعدات المستخدمة لإدخال البيانات وتخزينها ونقلها واسترجاعها واستقبالها وبها عند الطلب لأي مستفيد (الجبوري ، 2010 : 52) .

3. البرمجيات (Software) : هي سلسلة من الايعازات على شكل خطوات واضحة تبين كيفية معالجة البيانات المختلفة ، فالبرمجيات هي البنى التي بواسطتها يمكن السيطرة على الأساس الأول فضلا عن التحكم وتطبيق العمليات الحسابية والمنطقية والحصول على نتائج وحل المشكلات حسب الحاجة والطلب (الطائي ، 2005 : 197) .

4. قواعد البيانات: هي نظام لحفظ وتنظيم البيانات على ملفات الحاسب بالإضافة إلى هذا يسمح النظام بإضافة وتعديل وتحديث البيانات مما يساعد الإدارة على استخدام البيانات في أداء عملها (الطائي ، مصدر سبق ذكره : 197)

5. الاتصالات والشبكات (Communications & Networks) : وهي من نتائج تطور البنى التحتية والتي ساعدت على توزيع ونشر البيانات ونتائجها وهي أشبه بوسائط النقل التي ساعدت على ربط العالم وتقليص المسافات والإسراع في التوزيع التجاري للمنتجات وبالذات التي تعرف بالاتصالات عن بعد ، وتشمل تقنيات الاتصالات بعيدة المدى ومختلف أنواع الشبكات مثل (الانترنت والشبكات الداخلية والانترنت والشبكات الخارجية الأكسترنات) ، (السامرائي والزغي ، 2004 : 119)، والشكل ادناه يوضح البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

شكل (2)



البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

المصدر : السامرائي والزغبى ، 2004 ، 119

رابعا - أهمية تكنولوجيا المعلومات :

أن اسباب اهتمام المنظمات بتكنولوجيا المعلومات عند تنفيذ استراتيجيتها هي الحاجة الى التنوع والمرونة من اجل العمل في ظل التغيرات التي تواجه منظمات الأعمال . ويمكن توضيحها من خلال الاتي : (محيي الدين، 2002: 3)

- 1- أن استخدام الوسائل والاساليب المتطورة في تكنولوجيا المعلومات هي لمواكبة التطور الحاصل في التقنيات المصرفية من اجل التنافس و خلق الفائدة .
- 2- التركيز والاهتمام المتواصل بتكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات لمواجهة التحديات المتلاحقة وتوفير الوقت والجهد من اجل تحسين جوده التنمية المستدامة .
- 3- ان تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الخدمة المصرفية لمعرفة مدى قدرة المصارف على تحقيق متطلبات التقنيات المصرفية لتحقيق التنمية المستدامة من اجل الوصول الى تحقيق موقع تنافسي للاقتصاد وافتتاح القطاعات المالية الاخرى .
- 4- أن تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكاتها والتطور التقني السريع واتساع السوق بشكل هائل قد حوّلت مجتمعاتنا إلى اقتصاديات مبنية على المعرفة والتقنية (اقتصاد المعرفة) وفرضت شروطاً تنافسية جديدة.
- 5- وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً في اقتصاد المعرفة، بحيث يصعب التمييز حالياً بين اقتصاد المعرفة و الاقتصاد الرقمي القائم على الشبكات وتطبيقاتها المختلفة، فهذه التقنية فهي أساس في دورة العمل والخدمات المالية.

خامسا - آثار تكنولوجيا المعلومات على الأعمال المصرفية:

(نجيب ومحمد ، 2004 : 30) ، (النجار والزبيدي ، 2016 : 76) .

1. أثره على جودة الخدمة المصرفية استطاعت البنوك من خلال الاعتماد على نظام إدارة الجودة الشاملة إيجاد طرق تفكير جديدة للبنك وأساليب أخرى لجودة الموارد ومواجهة المخاطر، وللتأكد على مبدأ التحسين المستمر في عمليات الإنتاج، وعلى عمليات البحث والتطوير والإشراف على كل مرحلة من مراحل الإنتاج بالجودة المطلوبة. كما أسهمت التكنولوجيا الحديثة والوسائل الإدارية الحديثة في تقليل فترة الخدمات الجديدة وتقديمها للزبون في الوقت المحدد والجودة المطلوبة .
2. أثره على الأداء المالي : استخدمت البنوك التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة لتحسين مستوى أدائها المالي وزيادة ربحيتها وتقليل المخاطر، حيث لعب نظام المعلومات دوراً مهماً في توفير تكاليف معالجتها، كما استعانت البنوك لزيادة إنتاجيتها بأنظمة المكاتب، وأنظمة المعلومات المتقدمة، وعلى معلومات فنية ، إذ يعد استعمال شبكة الأنترنت في العمل المصرفي الإلكتروني الوسيلة التي تساعد المصارف على استقطاب زبائن جدد من مختلف أقطار العالم إضافة إلى الانظمة المساندة لاتخاذ قرارات سليمة وذلك من أجل تعزيز التنمية المستدامة للمصارف .
3. أثره على الإبداع والتطوير : يعد نظام المعلومات من أهم الوسائل التي تساعد البنوك على الإبداع والتميز من خلال استخدام أساليب إدارية وتكنولوجية حديثة سواء في إعادة تدريب العاملين وتحفيزهم أو إعادة هندسة العمليات أو التوسع في التجارة الإلكترونية أو التحول من التصميمات التقليدية إلى الأنظمة الحديثة مع توفير بنية تحتية للاتصالات أو توفير قواعد البيانات شاملة وحديثة تسهم في تنمية شاملة مستدامة .
4. أثره على كفاءة العمليات والخدمات المصرفية : تؤدي كفاءة العمليات إلى أحداث تحسينات في عمليات البنك، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية مستعينة في ذلك بنظم معلومات حديثة، وترتكز نظم المعلومات على التوجه إلى تسويق أكثر فاعلية حيث يكمن عرض الخدمات على المستوى العالمي، وعلى مدار اليوم مما يفتح أسواق جديدة للمستهلك ويخفف نفقات بناء الأسواق ومصاريف الترويج والتواصل الفعال مع البنوك الأخرى والزبائن أين ما وجدوا.
5. أثره على استراتيجية البنك : تساهم نظام المعلومات بدور هام في مساعدة البنوك على تحديد مركزها التنافسي في الأسواق المحلية والعالمية من أجل الاستقرار المالي للمصارف .

سادسا - التقنيات المصرفية

إن تطور نشاطات المصارف في السنوات الأخيرة بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي السريع الذي يشهده العالم اليوم. شجع المؤسسات المصرفية على الأخذ بمبدأ تعدد الخدمات التي تقدمها للزبائن، بعد أن كانت خدماتها تقليدية ، وما تطوي عليه هذه الإنجازات من ابتكارات تؤثر في تحسين وتطوير العمل المصرفي وابتكار خدمات مصرفية إلكترونية جديدة لتحقيق مستويات أعلى من إشباع حاجات الزبائن ورغباتهم ، فأصبح التحدي الحقيقي للمصارف يتمثل بإيجاد مجموعة من الخدمات التي تلبي احتياجات الزبائن من أجل تعزيز تنمية مستدامة تساهم في تحقيق ذلك التفوق ، وقد ساعد على ذلك التطور التكنولوجي الذي حققته نظم تكنولوجيا المعلومات المصرفية ، إلى استخدام الأنظمة الآلية الإلكترونية في العمل المصرفي من أجل التكيف مع معطيات التطور ولضمان بقاء المصرف واستقراره ، ومن جانب آخر فقد كشف الواقع العملي إن الكفاءة في أداء الخدمات المصرفية المختلفة تتوقف أساساً على كفاءة العاملين، التي تتوقف بدورها على حسن اختيارهم وتدريبهم مما يتطلب إيجاد الاستراتيجية المناسبة التي تحقق هدف المصرف في القدرة على المنافسة. ومن أجل ذلك فقد ظهرت تطبيقات متعددة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المصرفية ورفع كفاءتها (طالب، 2003: 44-45). (الشمري: 2012: 19) .

سابعا - تطبيقات التقنيات المصرفية الإلكترونية

لقد أصبحت التكنولوجيا من أهم العوامل المؤثرة في الخدمات والتقنيات المصرفية بل إن هناك الكثير من الخدمات المصرفية أصبحت لا تتم بدون هذه التكنولوجيا المتقدمة ولقد أعطت تكنولوجيا الاتصالات للمؤسسات المصرفية قدرة إضافية في إمكانية التوسع والتنوع في الخدمات المصرفية وفي تطوير كفاءة العمليات وفي سرعة القرار. (منشورات معهد الدراسات المصرفية: 2013: 2) ومن هذه التطبيقات نذكر أهمها :

1. أجهزة الصراف الآلي (ATM): وهي من الخدمات الإلكترونية الحديثة التي تقدمها المصارف لزبائنها، وتعمل هذه الماكائن على مدار 24 ساعة، كما أنّ مكان الصراف الآلي (ATM) تستخدم في مجال واسع في الوقت الحاضر، وقد أحدثت هذه التكنولوجيا تطورات هائلة في تسهيل عملية السحب النقدي من لذن الزبائن عن طريق زيادة عدد مستخدمي هذه الماكائن (ATM) التابعة للمصرف (الديوجي، 2003: 9).

2- وحدات نقاط البيع: وهي عبارة عن مكائن أو حاسبات طرفية تربط الى حاسبات المصرف ويمكن عن طريقها نقل الأموال من حساب المشتري الى حساب البائع عند القيام بعملية الشراء. " Hempel& Simonson, 1999,28 "

3- خدمة تسديد الفواتير الكترونياً: هي عبارة عن خدمة تسديد فواتير شركات الخدمات وذلك بالتعاون مع الشركة المركزية لخدمات الدفع الالكتروني ، حيث يستطيع عملاء البنك تسديد فواتيرهم مباشرة (on line) من خلال البنك وتحديث قيم هذه الفواتير مباشرة لحظة بلحظة لدى شركات الخدمات ،ويطلب للاستفادة من هذه الخدمة وجود بطاقة فيزا الكترون او بطاقة الماستروكارد .(الشمري ، العبد اللات ، 2008:29) .

4- البطاقات المصرفية : وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإلغاف. وتنقسم البطاقات الالكترونية إلى ثلاث أنواع هي : (البكري، 2001: 30)

● بطاقات الدفع : تصدرها المصارف أو شركات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له .

● البطاقات الائتمانية : وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر.

● بطاقات الصرف الشهري : تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للمصرف خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر) .

5- النقود الالكترونية البرمجية: هناك أنظمة برمجية تعتمد بالكامل على برمجيات مخصصة لدفع النقود عبر الانترنت، فقد أصبح من الممكن ذلك عن طريق استخدام برمجيات معينة من أشهرها برنامج (E- Cash) ، ويتيح إرسال النقود الالكترونية (Attachment) مع رسالة بريد الكتروني ، ولكي يكون هذا النظام فعالاً لابد من وجود ثلاث أطراف هي الزبون / المشتري ، والمتجر/البائع ، والمصرف الذي يعمل الكترونياً عبر الانترنت (سفر، 2008: 87) .

6- المحفظة الالكترونية: تكون المحفظة الالكترونية عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغطاة يمكن تثبيتها على الحاسوب الشخصي ليجري نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الانترنت ، ويمكن استخدام المحفظة للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستخدم أنظمة الدفع الالكتروني .

7- نظام التحويل الإلكتروني للأموال (Electronic Funds Transfer system) (EFTS) وهو نظام إلكتروني للقيام بشراء وبيع الحوالات من خلال الإيداع والسحب الإلكتروني للأموال. (قاسم ، 2006: 370) ، (سليمان ، 2013 : 5) .

8- خدمة المصرف الهاتفية : وهي خدمة تقدمها المصارف لزبائنها عن طريق وجود شبكة اتصالات تسمح لزبائنها بالاتصال بالمصرف بوساطة رقم مخصص ومرتبطة بالحاسب المركزي للمصرف، وبعد ذلك يطلب من الزبون ان يدخل رقمه السري، فيدخل رقمه السري على جهاز الهاتف ، ثم يطلب منه إدخال رقم حسابه، ثم يسأل عن العملية المصرفية التي يريد الزبون سواء كانت استفسار عن رصيده او استفسار عن سعر الصرف أو أي خدمة أخرى يطلبها (سليمان ، مصدر سبق ذكره : 5) .

9- البنك الناطق: من الخدمات الجديدة التي يقدمها المصرف لزبائنه خدمة البنك الناطق الذي يوفر الراحة للزبون عن طريق الهاتف، بحيث يمكن الاتصال بالمصرف وعلى مدار الساعة ومن أي مكان في العالم للاستفسار عن أرصدة حساباته ، ويحجب البنك الناطق على جميع الاستفسارات والخدمات آلياً بوساطة استخدام جهاز الحاسوب والمبرمج باللغة العربية والإنكليزية، أي حسب اختيار الزبون (عبد الرحيم وغندور ، 1997: 83).

10- البطاقة الذكية: نتيجة التطور المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات ظهر جيل جديد من البطاقات يسمى بـ (البطاقات الذكية) وهي رقائق الكترونية يتم تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، والعنوان، والمصرف المصدر لها، أسلوب الصرف، المبلغ المعروف وتاريخه، تاريخ حياة الزبون المصرفية وتعد جزءاً أساسياً من خدمات الدفع المستقبلية ويمكنها ان تحل محل رخصة القيادة، وبطاقة الهوية، وبطاقة الهاتف (الطائي، 2000: 351).

11- الفروع المؤتمتة بالكامل : وهي أحدث شكل من أشكال الخدمة المصرفية وتعتمد بشكل أساسي على الأدوات التكنولوجية الحديثة، التي تقوم بتوفير تشكيلة من الخدمات المصرفية المباشرة التي تقوم بعمليات السحب والإيداع والاستفسار، إذ يستخدمها الزبون بنفسه من دون تدخل أي موظف مصرفي. وقد يوجد موظف يقوم بإرشاد الزبائن عن كيفية استخدام المكنونالهدف من ذلك تخفيض تكاليف فروع المصرف وتطوير مراكز مصرفية خالية من الموظفين، وتوفير خدمات مصرفية متاحة على مدار الساعة. (العبدلي، 2003: 50-53).

12- أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية: ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في دولة أخرى كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب الموظفين، كما يتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS) ضمن خدمات المقاصة الالكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى آخر بسهولة حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير. (حداد، 2010: 27 – 28).

ثامنا - فوائد التقنيات المصرفية الالكترونية

تتميز التقنيات المصرفية الالكترونية بقيام المصارف بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر شبكة المعلومات الدولية يحقق فوائد كثيرة من أجل تقديم خدمات للزبون لتلبية احتياجاته ويمكن هذا التميز في : (قنديل، 2004: 86).

1. إمكانية استقطاب شريحة أوسع من الزبائن: من خلال الوصول إلى شريحة أوسع من الزبائن دون التقييد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تتميز هذه المصارف تزيد من ثقة العملاء فيها.

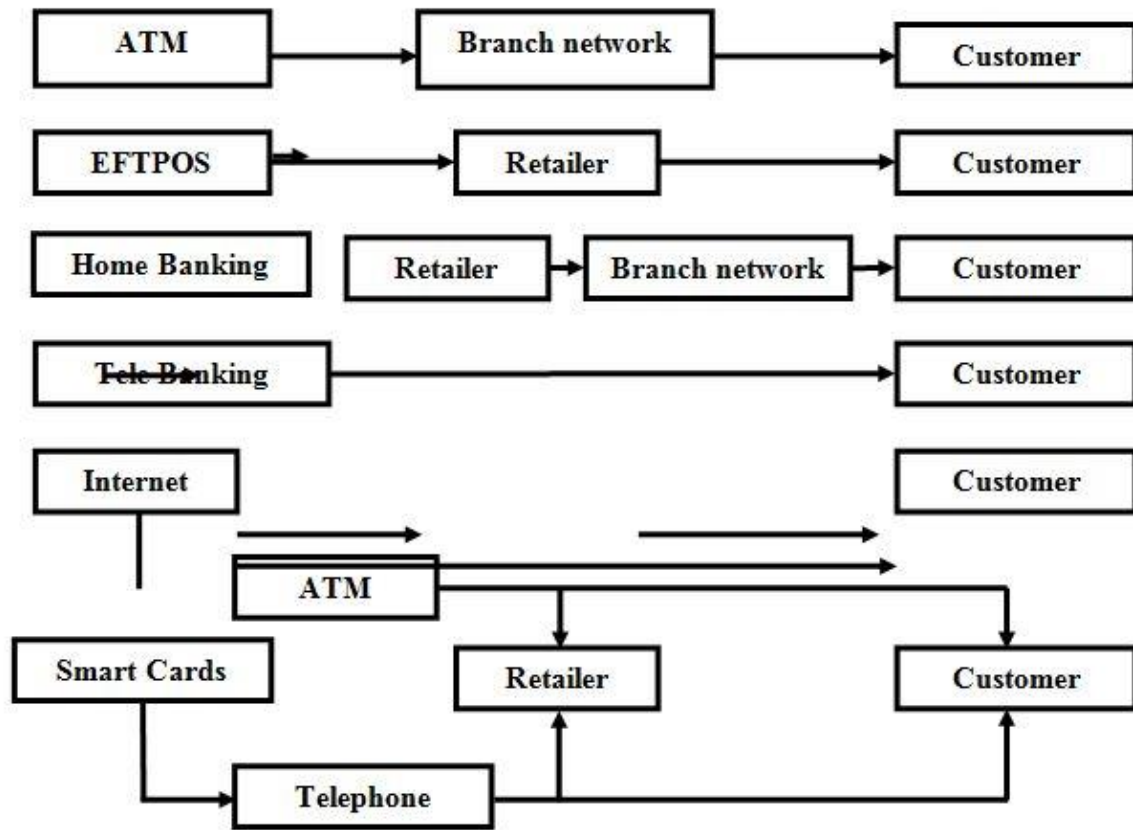
2. أن تسويق المصرف لخدماته من موقعه على شبكة المعلومات الدولية يساعده على امتلاك ميزة تنافسية والتعريف بالمصارف والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي.

3. تساهم تكنولوجيا التقنيات المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التقنيات من أجل الضمان من المخاطر والتحويلات المالية للعملاء في الخارج.

لذلك فإننا نجد أن التطورات في تكنولوجيا المعلومات قد أظهرت خدمات وتقنيات مصرفية كبيرة تستند إلى تقنيات الاتصالات والكمبيوتر مثل أجهزة الصراف الآلي والصيرفة المنزلية وصيرفة الانترنت وبطاقات الائتمان ونظم تحويل الأموال إلكترونياً وغيرها، وكما نلاحظ ذلك في الشكل ادناه الذي يوضح فوائد التقنيات المصرفية الالكترونية وتأثيرها على طبيعة الخدمات المصرفية المقدم

شكل (3)

فوائد التقنيات المصرفية الإلكترونية وتأثيرها على طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة



المصدر: Harrison, Tina, 2001, 152:

تاسعا - الشمول المالي الرقمي ودوره في دعم التقنيات والخدمات المصرفية الإلكترونية

يعني الشمول المالي الرقمي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم في المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. ويعد الشمول المالي أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أي اقتصاد عالمي، ويمكن تلخيص النقاط التالية: (مجلة إضاءات، 2016: 2)

1. تعزيز جهود التنمية الاقتصادية المستدامة : يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط انتشار واستخدام التقنيات المصرفية والخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، التي تهدف لها التنمية المستدامة بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل .
2. تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي : إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية والتقنيات المصرفية الحديثة سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، فإن مزيداً من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.
- 3 تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم : أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي الرقمي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدراتهم في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية .

عاشرا - التنمية المستدامة

هناك عدة تعريفات للتنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية، تمثل التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وتوظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان. (Rogers et al, 2008,42).

أما ما يتعلق بالجانب التقني والتكنولوجي: هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية والتكنولوجية المتطورة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية ويوفر الاستخدام المبتكر والامثل لتكنولوجيا المعلومات من أجل تقديم الخدمات الإلكترونية للزبون وإنجاز المهام والتواصل مع الإدارة من خلال شبكة الانترنت واستخدام تطبيقات وخدمات تخزين سحابية. (غنيم، 2006: 156)

أحدى عشر - أهداف التقنيات المصرفية في دعم التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة الى عدة نقاط اهمها : (العلاق، 1998:26)، (محمد :2021: 164) www.id.ndl.go.jp.com

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .
2. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية وإدارتها إدارة مستدامة.
3. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .
4. ضمان حصول الجميع -بتكلفة منخفضة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
5. تعزيز النمو الاقتصادي والشامل للجميع وإقامة بنية أساسية قادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار في التكنولوجيا الحديثة.
6. تحديث التقنيات المصرفية الحديثة والتيلها فروع مصرفية مؤتمنة بالكامل وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مجال عملها من تقديم أشكال من الخدمات المصرفية منها عمليات السحب والإيداع والاستفسار، وإمكانية وصول المصارف الى قاعدة بيانات عريضة من الزبائن والمودعين والمقرضين وطالبي الخدمات المصرفية .

المحور الثاني / الجانب العملي للبحث

أولاً - مؤشرات قياس تطور التقنيات المصرفية لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع المصرفي العراقي
ان واقع الشمول المالي يختلف فيما بين بلدان العالم ، وفي مجال دراستنا سوف نستخدم المؤشرات المستخدمة لهذه التقنيات المصرفية في القطاع المصرفي العراقي ، والذي يعبر عن قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية الرسمية، واستعمال الخدمات المالية التي تعبر عن أداة مؤسسات الوساطة المالية .

ويسعى البنك المركزي العراقي إلى تطوير أنظمة الدفع وتسوية المبادلات الإلكترونية من خلال تطوير آليات دفع الرواتب لموظفي دوائر الدولة والمتقاعدين إلكترونياً، إذ إنّ معظم الموظفين في دوائر الدولة يتسلمون رواتبهم من خلال بطاقة Q Card فضلاً عن مساهمة البنك المركزي في توطيق الرواتب بمشاركة عدد من المصارف الخاصة عن طريق توفير أجهزة الدفع الآلي ATM وأجهزة ال POS ، وكذلك يقوم البنك المركزي بتشجيع المصارف العامة والخاصة على فتح المزيد من الفروع لتوفير الخدمات المالية لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع وشمولهم ضمن النظام المالي الرسمي .

وتوجد مؤشرات عديدة تستخدم لقياس مستوى الشمول المالي في العالم ولكن البنك المركزي العراقي اعتمد على مؤشرين أساسيين هما :

مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية الذي يعبر عن قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية.

مؤشر استعمال الخدمات المالية الذي يعبر عن أداة مؤسسات الوساطة المالية وقدرتها على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة .

ولكن في دراستنا هذه سوف نستخدم المؤشر الأول لقياس متغيرات البحث . والجدول (1) يبين مؤشرات الشمول المالي في العراق.

المجدول (1)

مؤشر مستوى وصول الخدمات المالية

variable	Indicator
الانتشار المصرفي	الوصول Access
الكثافة المصرفية	
عدد ATM / عدد البالغين	
عدد ATM / 1000 كم ²	
عدد الفروع / 1000 كم ²	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المؤشرات المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي

1- مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية Access of Financial Services

وهذا المؤشر يشتمل على مجموعة من المؤشرات الفرعية وكالاتي:

أ- الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق

يعتبر الانتشار المصرفي أحد المؤشرات المالية التي تعكس تركيز عدد فروع المصارف في العراق ، وبالتالي تؤثر على طبيعة الأنشطة والخدمات المصرفية. أما مؤشر الكثافة المصرفية يعتبر أحد المؤشرات المصرفية الذي يعتمد في قياس درجة تطور البنية التحتية المصرفية من خلال انتشار شبكة الفروع المصرفية والذي يدل على تنامي درجة الوعي المصرفي وبالشكل الذي يؤدي الى زيادة تعبئة المدخرات وتقليل عمليات الاكتناز، كما يدل على زيادة فاعلية البنية التحتية المصرفية في الاقتصاد الوطني. ومن ملاحظة الجدول (2) الذي يوضح إن الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية مازال يمثل مستويات منخفضة دون المستوى المطلوب في العراق بين الفترة (2017- 2021) وان هذا يعكس حالة سلبية في واقع البنية التحتية المصرفية في العراق ، مما يؤثر على طبيعة الأنشطة والخدمات التي يمكن تقديمها على الرغم من افتتاح مصارف جديدة وفروع لها في جميع أنحاء العراق، إلا أنَّ الزيادة في فروع المصارف لم تكن كبيرة جداً. إذ أن حجم الانتشار المصرفي و الكثافة المصرفية في العراق لم يتغير كثيراً عن السنوات السابقة. فقد شهد عام

2- عام 2021 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (905) فرعاً في حين كانت عام 2020 (891) فرعاً إذ انعكست تلك الزيادة على ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية إذ بلغت (45.5) عام 2021 بعد ما كانت (45.06) عام 2020 وصاحب ذلك انخفاض في الانتشار المصرفي، إذ بلغ (2.19) عام 2021 بعدما كان (2.21) عام 2020 ، وهذا نتيجة لنمو السكان بنسبة أكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق .

في حين بلغ عام 2019 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (888) فرعاً في حين كانت عام 2018 بلغ (865) فرعاً، وفي عام 2017 بلغ (843) فرعاً ، . وقد ازدادت الكثافة المصرفية زيادة بسيطة في عام 2021 إذ بلغت (45.51) ، و بلغت (45.06) عام 2020 بعد ما كانت (44.25) عام 2019 وفي عام 2018 بلغت (44.16) . بعدما كانت في عام 2017 (44) والتغير البسيط في السنين أعلاه، جاء نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد سكان العراق على الرغم من زيادة عدد الفروع . ونلاحظ ان هناك تزايداً في عدد الفروع المصرفية أي زيادة شبكة الفروع المصرفية وذلك بسبب التغيرات في البنية الهيكلية والتنظيمية والتي سمحت للبنك المركزي بإجازة ممارسة الصيرفة من قبل المصارف الخاصة . وكما مبين في الجدول (2) ، نسبة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية.

الجدول (2)

نسبة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للفترة (2017- 2021)

الانتشار المصرفي ** (1/2)	الكثافة المصرفية * (2/1)	عدد فروع (المصارف) (2)	عدد السكان (الفنسة) (1)	السنوات
2.27	44	843	37.140	2017
2.26	44.16	865	38.200	2018
2.25	44.25	888	39.300	2019
2.21	45.06	891	40.150	2020
2.2	45.51	905	41.190	2021

* الكثافة المصرفية = عدد السكان (ألف نسمة) / عدد الفروع

** الانتشار المصرفي = $\frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان (نسمة 100000)}} \times 100$

المصدر: إحصاء الباحث بالاعتماد على بيانات قسم المدفوعات ، البنك المركزي العراقي

* أن نسبة الانتشار المصرفي لمآكنات الصراف الآلي ATM ونقاط البيع POS حُصبت على أساس (100) ألف نسمة من عدد سكان العراق

ب- انتشار أجهزة الصراف الآلي ATM ونقاط البيع POS

إنَّ زيادة خدمات الدفع الإلكتروني تُعدُّ من الأهداف الرئيسة التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادتها، وذلك من أجل ادخال أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل النظام المالي ومحاوله زيادة العمليات واستخدام ادوات الدفع الإلكتروني، والتخلص من التعامل بالنقد تدريجيا ، ولغرض زيادة حجم الانتشار المصرفي في العراق فلا بد للمصارف من زيادة أعداد مكائن الصراف الآلي في العراق ، ومعظم هذه الأجهزة متوفرة في المراكز التجارية وفي بعض فروع المصارف . وكما مبين في الجدول (3). اذ يوضح نسبة انتشار أعداد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع POS إلى مساحة العراق لكل 1000 (كم 2) ونسبة عدد السكان لكل ((100) ألف نسمة ، حيث تبين إن هناك زيادة بنسب مؤشر سنة 2021 عن بقية مؤشرات السنوات السابقة ، اذ يلاحظ ارتفاع عدد ATM إلى مساحة العراق من (1.5 %) عام 2017 الى (3.6) عام 2021 . أمَّا أجهزة POS فإنَّ انتشارها إلى مساحة العراق قد ازدادت من (2.1 %) عام 2016 الى (19 %) عام 2021 .

الجدول (3)

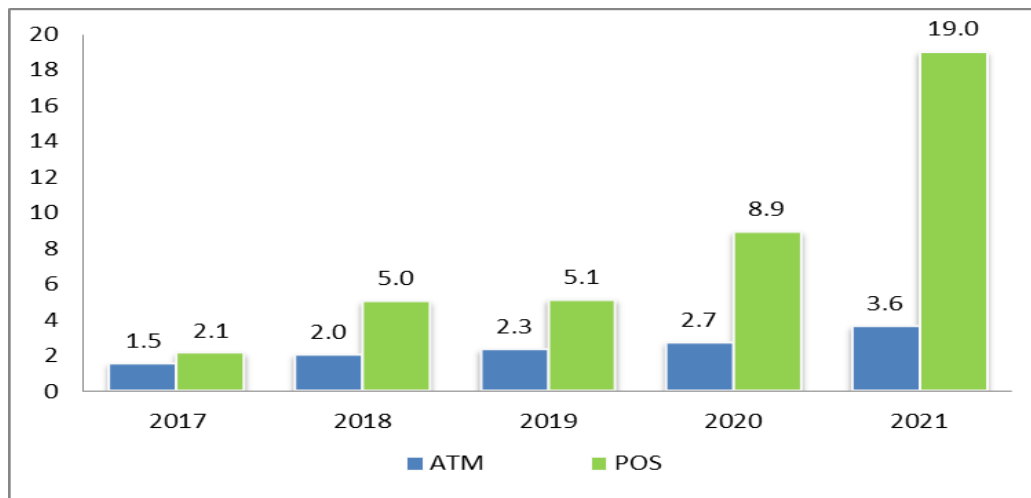
الانتشار المصرفي للمساحة وعدد سكان العراق

عدد نقاط البيع POS لكل (١٠٠) ألف نسمة	عدد POS لكل ١٠٠٠ (كم ٢)	عدد ATM لكل (١٠٠) ألف نسمة	عدد ATM لكل ١٠٠٠ (كم ٢)	عدد الفروع لكل ١٠٠٠ (كم ٢)	عدد فروعاً صاف	السنوات
٢.٥	٢.١	٢.٣	١.٥	٢.٢٧	٨٤٣	٢٠١٧
٥.٨	٥.٠	٢.٦	٢.٠	٢.٢٦	٨٦٥	٢٠١٨
٥.٧	٥.١	٢.٨	٢.٣	٢.٢٥	٨٨٨	٢٠١٩
٩.٨	١٩.٠	٢.٩	٢.٧	٢.٢١	٨٩١	٢٠٢٠
٢٠.٢	١٩.٠	٣.٨	٣.٦	٢.٢	٩٠٥	٢٠٢١

ومن المتوقع أن تزداد هذه النسب مستقبلاً انسجاماً مع توجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن. ولتوضيح ذلك أكثر من خلال تحليل تلك البيانات اعلاه في الرسم البياني المبين ادناه في الشكل (4)، (5) إذ يوضح انتشار أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS) لكل (1000 كم) المساحة العراق، وكل (100000) نسمة لكل عدد سكان العراق. والتي كانت جزء من عينة الخدمات المقدمة في الدراسة.

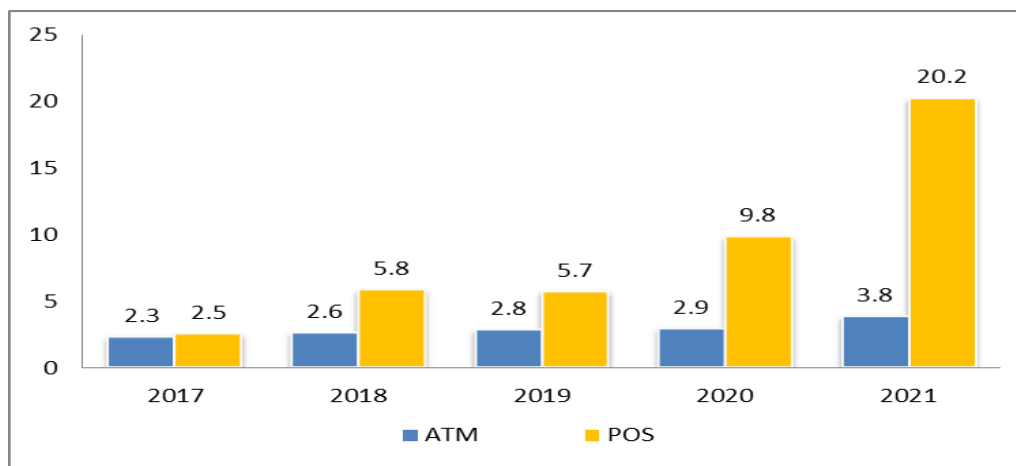
شكل (4)

انتشار خدمات الدفع الالكتروني للمساحة العراق



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي

شكل (5)
انتشار خدمات الدفع الالكتروني إلى عدد سكان العراق



المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي

ومن المتوقع أن تزداد هذه النسب مستقبلاً انسجاماً وتوجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن. حيث يسعى البنك المركزي العراقي الى تشجيع المصارف على فتح أكبر عدد ممكن من أجهزة الصراف الآلي، مع استمرار التحسن الأمني والاقتصادي وزيادة التطور التكنولوجي للتقنيات المصرفية في العراق وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة إضافة الى زيادة الوعي المصرفي لفئات المجتمع ، مما يحقق فكرة الشمول المالي الرقمي التي بدورها تدعم العمليات التنموية في البلد.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات

1. يلاحظ من خلال تقارير البنك المركزي العراقي الى ضعف في الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية مازال يمثل مستويات منخفضة دون المستوى المطلوب في العراق بين الفترة (2017- 2021) وان هذا يعكس حالة سلبية في واقع البنية التحتية المصرفية والشمول المالي الرقمي في العراق مما يقلل من عملية شمول كافة المجتمع بالخدمة المصرفية.
2. تساهم تكنولوجيا التقنيات المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التقنيات الحديثة من أجل الضمان من المخاطر والتحويلات المالية للعاملين في الخارج من خلال توفير اليات تنسم بالكفاءة في وسائل الدفع الالكتروني لذلك هناك حاجة إلى وجود كادر بمختلف المستويات الإدارية تكون له القدرة على التعامل مع التقنية التي تحتلها عملية التحول نحو التقنيات المصرفية .
3. من قراءة الأرقام للمدة بين (2017-2021) نجد أن هناك تفاوت واضح فيما يخص استخدام التقنيات المصرفية، أي أنَّ الزيادة في فروع المصارف لم تكن كبيرة جداً إذ أنَّ حجم الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق لم يتغير كثيراً عن السنوات السابق.
4. يساهم الشمول المالي الرقمي في توسيع انتشار الخدمات المالية ، والمساهمة في زيادة الثقة في النظام المصرفي ، وتعزيز شفافية التعاملات بالخدمات المصرفية الالكترونية.
5. يسعى البنك المركزي العراقي الى تشجيع المصارف على فتح أكبر عدد ممكن من أجهزة الصراف الآلي، فإن هذه النسبة من المتوقع أن تزداد في المدة القادمة وتؤدي الى تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين استراتيجية المصارف نحو زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الخدمات المصرفية لتحقيق التنمية المستدامة.

6. لوحظ من خلال اعتماد مؤشر واحد أساسي لقياس مستوى الشمول المالي الرقمي لهذه التقنيات المصرفية واختبار فرضية البحث والتي تدل على إن استخدام تكنولوجيا المعلومات له دور إيجابي في تطور التقنيات المصرفية مما يساهم في ازدياد عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع وعدد الحسابات المصرفية والمالية الإلكترونية في المصارف مما يعزز الشمول المالي الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا - التوصيات :

7. السعي على زيادة تعزيز الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في المصارف العراقية من خلال توسيع شبكة فروع المصارف المؤتمنة .
8. ضرورة تطوير وتوظيف البنى التحتية المتمثلة بعنصر تكنولوجيا المعلومات بشكل عام والتكنولوجيا المالية بشكل خاص لتعزيز التنمية المستدامة من أجل الارتقاء بالنمو الاقتصادي والذي من خلاله يتم تحقيق ميزة تنافسية مصرفية مستدامة .
9. ضرورة عمل البنك المركزي العراقي على زيادة الاهتمام والعمل على تشجيع المصارف على فتح أكبر عدد ممكن من أجهزة الصراف الآلي ، إضافة الى زيادة التوعية بالثقافة المصرفية وبأنظمة تكنولوجيا المعلومات والتي تساعد البنوك على الإبداع والتميز من خلال استخدام أساليب إدارية وتكنولوجية حديثة سواء في إعادة تدريب العاملين وتحفيزهم أو إعادة هندسة العمليات المصرفية .
10. العمل على استخدام الشمول المالي الرقمي من أجل الوصول الى عملاء جدد من غير المتعاملين مع المصارف وتحفيزهم على التعامل مع الجهاز المصرفي والتقنيات المصرفية الحديثة.
11. العمل على تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي حيث يساهم ذلك في التنوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مما يقلل من المخاطر على المؤسسات المالية.
12. تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز التكنولوجيا الجديدة ، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة ولاسيما أن بناء القدرات المصرفية لأنها الوسيلة الوحيدة لتعزيز الميزة التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

References:

- Al-Bakri, Thamer Yasser (2001), "Self-operation of information in the marketing of banking services and the possibilities of application in Iraqi banks," Al-Rasheed Banking Magazine, No. 2.
- Al-Ghandour, Hafez Kamel (2003), "Axes of Effective Modernization in Arab Banks", Postmodern Thought, Beirut, Lebanon.
- Al-Husban, Atallah Ahmed Swilam (2009), "Internal Control and Auditing in the Information Technology Environment", first edition, Jordan - Amman, Al-Raya for Publishing and Distribution.
- Al-Jubouri, Themar of Mahdi Fadel (2010), "The impact of the use of information systems on the effectiveness of the performance of banks, an applied study of a sample of Iraqi private banks", a study submitted to the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, Baghdad.

- Al-Lami, Qassem Dawood (2007), "Technology Management: Concepts and Introductions to Practical Application Technologies", Jordan - Amman, Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution.
- Al-Najjar, Sabah, Al-Zaidi, Hussein Lazim (2012), "The possibility of applying electronic banking in the Iraqi environment", a case study, first edition, Iraqi Press, Baghdad.
- Al-Qadoumi Thaer, and Barakat Samer (2010), "Financial and Banking Information Systems", First Edition, Egypt, Cairo, United Arab Company for Marketing and Supplies.
- Al-Samarrai, Iman Fadel, and Al-Zoghbi Haitham Muhammad (2004), "Administrative Information Systems", first edition, Jordan - Amman, Dar Safaa for Publishing and Distribution.
- Al-Shammari, Muhammad Nuri, and Al-Abd, Abdel-Fattah Zuhair (2008), "Electronic Banking: Tools, Applications, and Obstacles to Expansion", first edition, Jordan - Amman, Wael Publishing House.
- Al-Shammari, Sadiq Rashid (2012), "Banking Management: Reality and Scientific Applications", second edition, Al-Kitab Press, Al-Saadoun, Baghdad.
- Al-Sharida, Nadia Abdul-Jabbar Muhammad (2010), "The requirements of applying information and communication technologies and their role in strengthening the accounting information systems and internal control, a field study on a sample of financial units at the University of Baghdad", a study submitted to the College of Administration and Economics, Baghdad.
- Al-Taie, Abd al-Hussein Al-Faraj (2005), "Introduction to Management Information Systems", first edition, Jordan - Amman, Wael Publishing House.
- Dewaji, Abi Saeed (2003), "Quality in Banking Service According to E-Commerce Considerations" - Al-Zaytouna Conference, Amman, Jordan.
- Financial Stability Report, Payments Department Data, Central Bank of Iraq, 2016, 2017, 2018. 2019
- Ghoneim, Othman Ghoneim (2006), "Sustainable Development, A Theoretical Study of Concept and Content", Al-Manara, Volume 12, Issue 1.
- Haddad, Maytham Riyadh Hassan (2010), "The use of electronic signature in banking work, a comparative case study in Oman and Iraq", a research submitted to the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, Baghdad.
- Hassana Mohieldin (2002), "Knowledge Economy in the Information Society", a working paper presented to the Fifth Arab Symposium on Information, The Role of Documentation and Information in Building the Arab Information Society, Damascus.
- Hempel, George H. & Simonson, Donald (1999). "Bank Management (Text and cases)" – John Wiley & Sons, Inc. 5th. Ed, U.S.A.
- Illuminations (2016), "Institute of Banking Studies", State of Kuwait, eighth series, issue.
- Muhammad, Hamid Muhammad (2021), "Circular Economy and its Role in Achieving Sustainable Development", Journal of Leadership for Finance and Business, Al-Nahrain University, Volume 2, Issue 3, Baghdad, Iraq.
- Nahla Ahmed Qandil (2004), "Electronic Commerce", Without Publishing House, Cairo.
- Publications of the Institute of Banking Studies (2013), Fifth Series, Issue No. 12, July, State of Kuwait.
- Qasim, Abdel-Razzaq Muhammad (2006), "Analysis and Design of Accounting Information Systems", first edition, Jordan - Amman, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- Rogers, P. Jalal, Kazif, Boyd, John A (2008), "An Introduction to Sustainable development", UK. and us A, Earths can publications Ltd.
- Safar, Ahmed (2006), "Electronic Banking in Arab Countries, Lebanon" - Tripoli, Modern Book Publishers.
- Safar, Ahmed (2008), "Electronic Payment Systems", Al-Halabi Publications, 1st edition, Lebanon.

- Sheikh, Fouad Naguib, Fadi Muhammad (2004), "The Relationship between Information System and Competitive Advantage", Journal of Public Administration, University of Jordan, Issue 3.
- Student, Alaa Farhan (2003), "The Role of Information Technology in Marketing Banking Services", Iraqi Journal of Administrative Sciences, University of Karbala, Volume 1, Issue 2.
- Suleiman, Bushra Talib (2013), "Electronic payment systems in Iraq, components", role, risk management, Payments Department, Central Bank of Iraq, Baghdad.
- Yahya Adnan (2006), "Information Technology", University House, Alexandria,
- Yassin, Saad Ghaleb (2009), "Management Information Systems", Jordan - Amman, Al-Yazuri Scientific House for Publishing and Distribution.